بالنصب حال من الحال على من يرى مجي الحال من
الخبر فان الخلاف فيه ثابت كما لمبتدا كما في شرح
التلخيص في المعتدين اخر الفصل والوصل او من
ضمير الواجب ولا يصح ان يكون غير بالرفع صفة
للحال لان لفظ الحال هنا معرفة وغير نكرة وليس
المراد بالذات في التعريف ما قام بنفسه
بل ما يشمله وغيره كاللونية فانها صفة نفسية
للبياض قاله يس ودقوله لان لفظ الحال معرفة
قد يقال وان كان لفظها معرفة فهي نكرة معنى
فيصح ان يكون غير صفة النفسية هي الحال الواجب
للذات بقيد دوام الذات ومفهومه انما لم
يدم بدوام الذات كالحال المعنوية فان دوامها
ليس بدوام الذات وانما هي بدوام معانيها
فالاحوال المعنوية قديمة كانت او حادثة خارجة
به واورد على القول بتعريف ان الصفة النفسية
غير معللة والواجب بمعنى الوجوب معلل فان المعنى
به تحقق ثبوت الشيء في الاعيان فتثبت له صفة
تقتضي حصول الشيء في الاعيان واجيب بان ان
عرفة قال لا يجوز تعليل حصوله في الاعيان بصفة

قائمة

قائمة به لان اتصافه بها مسبوق بحصوله في
نفسه لان حصول الشيء في نفسه سابق على حصول
غيره له فلو كان حصول غيره له علة لحصوله لزم
الدور تتمة الوجود على هذا القول مشترك
اشتراكا معنويا وعلى الثاني وهو ان الوجود عين
الموجود اشتراكا لفظيا كلفظ العين ونحوها من
المشترك اللفظية فعنده ليس هناك وجود
مطلق مشترك ووجود خاص فهو فرد له
بل ليس هناك الا حقايق مختلفة يطلق على كل
واحد منها لفظ الوجود مشتركا لفظيا فان
قلت وعلى الاول فهو مشكك او متواطئ قلت
متواطئ كما صرح به في المواقف وشرحه
واخرج الحال الخ بجعل السببية والمعاني غير حال
اصطلاح ولا استاحة اي تلزمها اي وليس
المراد بالتعليل ان المعاني مؤثرة في المعنوية فانه
كفر كقادرا الاولى كونه قادرا اذ قادر اسم
من اسمائه لا صفة معنوية هل هو نفس ذات
الموجود الخ قد سلف ان الوجود عليه يكون مشتركا
اشتراكا لفظيا وقد تسامح الشيخ في عده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)